



# المبادرات الدولية لتخفيف عبء المديونية

## ■ منطق خفض مديونية الدولة الفقيرة:

- أصبح الاقتراض بشروط مسيرة للدول النامية الفقيرة، وبمعدلات فائدة 1% وفترات إقراض تفوق 30 سنة، يشكل أحد خصائص المساعدات الدولية لهذه البلدان. شهدت صعوبات متزايدة بالوفاء بدفع مستحققاتها لحقق تجارب تنميتها وخاصة عدم تحقيق معدلات نمو اقتصادي تحقق استدامة المديونية.



# تسهيل شروط المديونية للدول الفقيرة التي تتصارع مع مديونياتها

## مشاكل مديونية هذه الدولة ليست مؤقتة

■ في سنة 1996 تم اعتماد مبادرة جديدة من طرف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتخفيف عبئ ديون الدول الفقيرة وتسمى مبادرة تحقيق ديون الفقيرة المثقلة بالديون - Heavily Indebted Poor Countries - HIPC

■ مجموع سكان هذه المجموعة يصل إلى 600 مليون نسمة معظمهم يعيشون 7 سنوات أقل من سكان الدول النامية الأخرى، وأكثر من نصفهم يعيشون على أقل من دولار I في اليوم.



## تابع: تسهيل شروط المديونية للدول الفقيرة

- مبادرة تخفيف عبئي مديونية هذه البلدان (HIPC) والتي حسنت سنة 1999 ويهدف إلى حل دائم لمسألة المديونية وذلك عن طريق توليف تخفيف كبير لعبئي المديونية مع سياسات إصلاح تهدف إلى رفع وتأثر النمو في الأجل الطويل وتخفيف حدة الفقر ووظاته .
- التأكد أن الموارد الممنوحة في إطار تخفيف عبئي المديونية تستعمل للتنمية المستدامة، بحيث أن هذه الدول تغادر فخ المديونية ودائرة الفقر المغلقة .



# تابع: تسهيل شروط المديونية للدول الفقيرة

- المجموعة الدولية فتساهم بمساعدة هذه الدول على الإقدام على هذه المبادرة وتطبيق هذه السياسات وتوفير كل المساعدات المطلوبة لإنجاح هذه السياسات. ويتم منح هذه المساعدات عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكذلك الهيآت التنموية الأخرى.



# السقوط في فخ المديونية المثقلة

- تدهور حدود التبادل وارتفاع أسعار النفط وأسعار الفائدة والأزمات الاقتصادية في الدول المتقدمة، وتدهور أسعار السلع الأولية.
- كما لعبت العوامل المحلية دوراً في تراكم هذه الديون بتبني سياسات توسعية أدت إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات والموازنة الحكومية وتدني معدلات الادخار، دون توفر طرق حمايتها من الصدمات الخارجية. بالاستدانة بشكل واسع وفي أغلب الأحيان دون تغيير السياسات السابقة ودون سياسات جديدة تهدف إلى استدامة المديونية. هدر الموارد وعدم توفر مقدرة مستدامة لإدارة ديون هذه البلدان، تدني البيئية (الجفاف) والحروب الأهلية، وسوء السياسات وضعف الحاكمة والتي كلها زادت في تفاقم مديونية هذه البلدان.



# تابع: السقوط في فخ المديونية المثقلة

■ مديونية الدول النامية كلها ارتفعت من \$500 مليار سنة 1980 إلى \$1 ترليون سنة 1985 وتصل إلى \$2 ترليون سنة 2000. أما مديونية الدول الفقيرة المثقلة بالمديونية (41 دولة) فإن مديونياتها ارتفعت من \$60 مليون سنة 1980 إلى \$105 مليون سنة 1985 ووصلت إلى \$190 مليون سنة 1990 وقد كانت لتصل إلى \$200 مليون سنة 2000 في حالة غياب المبادرة.

■ ظن الدائنون أن مديونية هذه الدول (HIPC) مؤقتة وبالتالي فإن تخفيف عبئ مديونياتها أخذ الطابع التقليدي المتمثل في إعادة الجدولة أحيانا بشروط ميسرة وأحيانا أخرى منح حزم مديونية جديدة .



■ إن إعادة الجدولة المتكررة والمتعددة التي لم تسمح للدول استدامة مديونياتها أدت بالدائنين إلى التفكير في منهجية جديدة لحل هذه الأزمة. ومن خلال اجتماعات الدول الصناعية المعروفة بـ G7 مجموعة السبعة الأكثر تقدما والتي عقدت في تورنتو (1988) ترينداد (1990) ولندن (1991) ونابولي (1994) تم الموافقة على ميكانزمات جديدة لتسيير هذه القروض وتخفيف العبء بشكل ملحوظ. ومنه تم إدراج الكثير من تخفيض المديونية في شروط نادي باريس. لإعادة جدولة الديون ومنذ 1994 وعند البدء بالعمل بشروط نابولي فإن النادي قام بإلغاء 2/3 مخزون المديونية الرسمية المستحقة على الدول النامية ومنه فإن ما يقارب \$60 مليار من الدين وخدمة الديون تم إلغاؤها عبر نادي باريس.

■ بالرغم من هذه المبادرات فإن مديونية HIPC ظلت مرتفعة ، أصبح جلياً أن ميكانزمات تخفيف عبئ المديونية، والمساعدات الرسمية وحزم السياسات الموجهة لتخفيف عبئ المديونية غير كافية لتحقيق استدامة المديونية. وفي أكتوبر 1996 قرر صندوق النقد والبنك الدولي بمبادرة HIPC لتوفير حل مشاكل المسألة مديونية الدول الأكثر فقراً والتي تعاني من ثقل المديونية.





## مبادرة HIPC

■ لكي تدرج أي دولة ضمن قائمة هذه الدول فإنه تطبق معيارين والذين يعكسان مستوى الدخل الضعيف وكذلك مستوى مديونياتها الشديد وتعتمد الهيئات الدولية على تصنيف البنك الدولي والتي يحدد الدول ذات الدخل المنخفض والتي يكون دخل الفرد فيها أقل من \$765 (أنظر القوائم المدرجة في الملحق) . .

## تابع: مبادرة HIPC

■ أما تصنيف الدول حسب مؤشرات المديونية، فإن البنك الدولي يصنف الدول إلى شديدة المديونية عندما تكون نسبة القيمة المالية للمديونية إلى قيمة الصادرات أعلى من 220 أو نسبة القيمة الحالية للمديونية على الناتج المحلي الاجمالي أكبر من 80% (انظر الجدول في الملحق). وتدرج القائمة حسب المعايير والمعطيات الاحصائية المتوفرة لتصنيف الدول حسب الدخل والمديونية وكذلك لتحديد أحقيتها للمساعدات الدولية وكذلك حصولها على القروض الميسرة من طرف الوكالة الدولية للتنمية (IDA) وصندوق النقد الدولي (PRGF) والبنك الدولي والهيئات التنموية الأخرى.



■ ولا يكفي أن تكون الدولة فقيرة وإنما يجب أن تعاني من عدم استدامة مديونيتها حتى بعد تطبيق شروط تخفيف عبء المديونية التقليدية المنصوص عليها في المبادرات الدولية السابقة مثل شروط نابولي ونادي باريس، ومنه مجمل 41 دولة مضيقة HIPC فإنه توجد 4 دول فقط لا تعاني من عدم استدامة مديونيتها وهي اليمن، أنغولا، فيتنام وكينيا. (انظر المبادرات الدولية لتخفيف عبء المديونية).

■ يقدر مقدار تخفيف عبئ المديونية نتيجة تطبيق مبادرة HIPC والمبادرات التقليدية الأخرى في إطار نادي باريس والمبادرات الثنائية ليصل إلى \$600 مليار، ونتيجة فإن التكلفة الاجمالية لـ HIPC في بداية 2000 هي فقط \$28 بليون وتشكل القيمة الحالية الصافية لتخفيف المديونية.



■ عندما تقوم البلدان المصنفة ضمن HIPC بإظهار استعدادها للقيام بتقليص الاختلالات الماكروية وتطبيق سياسات ترويج النمو، ويتم ذلك عموماً عبر 3 سنوات فإنها تصل إلى نقطة القرار. عند هذه المرحلة يتم تقييم الاحتياجات من المساعدات ويتم تقدير مقدار تخفيض العبء للوصول إلى استدامة المديونية ويتم تعهد الدول المانحة بتخفيض هذا العبء. ولكن يتم تخفيض مخزون المديونية بعد فترة من تطبيق سياسات تابعة وبعدها يصل البلد إلى مرحلة الانتهاء.

■ التقييم الأول لهذه المبادرة أظهر قصورها وعدم تحقيقها للتوقعات، هذا أدى إلى تحسين وتعديل المبادرة في أكتوبر 1999 حيث عدلت ميكانزمات المبادرة لتوفير أكثر وأوسع أعمق الموارد الموجهة لتخفيف عبء الديون. وتم إدراج تخفيف العبء المرحلي **Interim debt relief** ما بين نقطة القرار ونقطة الإنتهاء حين يتسنى من تخفيض عبء المديونية ما بين المرحلتين. وتم أيضا إدراج نقطة انتهاء عاصمة " Floating Completion Point" ويتم الوصول إليها بمجرد أن تقوم الدولة بتطبيق الاصلاحات المتفق عليها حول النمو وتخفيض الفقر ومحاربه. وقد تم تعهد تخفيف عبء المديونية لـ 10 دول وبمقدار \$10 مليار. خلال السنة الأولى من هذه التعديلات (انظر الشكل 1).



- ولكي يتم الترشيح تحت مبادرة HIPC فإنه يتوقع أن تقوم هذه البلدان  
تحضير ورقة عن استراتيجية محاربة الفقر Poverty Reduction  
Strategy Paper-PRSP والتي من خلالها يتم استهداف هذه  
الموارد وكذلك تحقيق الاستعمال الجيد ويجب أن تحظر باستعمال المنهج  
التشاركي لكل الفعاليات ذات العلاقة بتخفيض حدة الفقر في البلد .



## ورقة استراتيجية تخيف حدة الفقر (PRSP)

- حيث أن الأقرض من صندوق النقد الدولي، الوكالة الدولية للتنمية، والبنك تم تكييفه حول هذه الورقة الاستراتيجية التي يعدها البلد المعني .
- تأخذ الدولة المعنية الدور الرائد في تحضير هذه الورقة حيث تقوم الحكومة بإعدادها بالاعتماد على عملية تشاورية مع كل الفعاليات والمتمثلة في المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية، المانحون، والمؤسسات الدولية .
- تعكس هذه الاستراتيجية الأولويات والأهداف الوطنية لمحاربة الفقر .



# ترتيبات النمو وتخفيض الفقر

■ قام صندوق النقد الدولي في سبتمبر 1999 بخطوة جريئة في دعمه للدول الفقيرة حيث تم إدماج أهداف النمو ومحاربة الفقر كاملاً في إحدى برامجها والتي تسمى بترتيبات النمو وتخفيض الفقر. حيث أنها تعوض ترتيبات التعديل الهيكلي الموسع المعرفة ESAF. هذه الترتيبات (PRGP) مفتوحة لـ 80 دولة نامية ذات الدخل المنخفض وتقدم قروض مدتها 10 سنوات وسعر فائدة 0.5%.

■ سيتم إدراج هذه الترتيبات ضمن الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر وستركز المشروطة على تحقيق بعض الأهداف الاختيارية الاجتماعية والآثار الاجتماعية للإصلاحات.

# تحقيق أهداف خفض المديونية

- من المتوقع أن تؤدي إجراءات تخفيض المديونية (التقليدية) إلى خفض أكثر من 50% من مديونية الدول الفقيرة التي تستوفي شروط تخفيف العبء .  
فبالنسبة للدول العشرة التي استقادت في إطار المبادرة المحسنة، فإن نسبة خدمة الدين للصادرات ستخفض إلى أقل من 10% (نصف قيمة الدول النامية) . وخلال الخمس السنوات القادمة سوف تدخر ما يقارب 1.5% من ناتجها الاجمالي في خدمة الدين . ومقارنة من 5% من الناتج المحلي والذي يمثل الانفاق الاجتماعي فإن هذه الادخارات تمثل تحسنات معتبرة في التعليم والصحة .



# أساس تقييم تخفيض عبء الديون

- معايير التأهيل: لكي تتأهل أي حكومة مبادرة HIPC يجب أن تكون من بين الدول المؤهلة المساعدات المسيرة حسب شروط البنك الدولي (IDA) وصندوق النقد الدولي (PRGF)
- تواجه وضعية مديونية غير مستدامة وذلك بعد استنفاذ كل ميكانزمات تخفيف عبء المديونية التقليدية حسب شروط نابولي (حيث يمكن للدول أن تحصل الدول على تخفيض 67% من القيمة الحالية الصافية للديون).
- المقدرة على تنفيذ سياسات إصلاحية ناجعة وذلك بتنفيذ برامج صندوق النقد الدولي (PRGF).

# مبادرات تخفيف عبء المديونية

■ شروط كولونيا (في إطار تطبيق HIPC) المطبقة في نادي باريس: (أكتوبر 1999)

■ الدول المدرجة في قائمة IDA والدول ذات الدخل المنخفض والتي تتبع بصفة كاملة برامج صندوق النقد الدولي واتفاقيات نادي باريس ولها برنامج اقتصادي كلي مستدام والتي تحتاج إلى الوصول إلى حالة مديونية مستدامة .

■ الاستحقاق:

■ يتحصل المقترضون تخفيف المديونية بمعدل 90% من القيمة الحالية الصافية وعلى أساس أهداف الاستدامة المتفق عليها مع الدائنين .



# التيسير

- يمكن للدائنين اختيار البدائل الثلاثة التالية:
- بديل تخفيض الدين: 90% من القيمة المجدولة يتم إلغاؤها و 10% الباقية يتم دفعها على أجل 23 سنة.
- بديل خدمة الدين: 90% تخفيض يتم الحصول عليه عن طريق تطبيق معدلات فائدة ميسرة وفترة دفع تعادل 125 سنة.
- بديل خدمة الدين (الطلقة) يتم دفع 10% من القيمة المجدولة على مدار 23 سنة والباقي 90% يتم إعادة جدولته بمعدل فائدة 0.0001% مع الدفعة الأخيرة (الطلقة) تحسب بشكل أن تؤثر على 99.9% تخفيض في القيمة الحالية الصافية.

# اختيار البدائل

- بالنسبة للدول التي تحتاج إلى أقل من 90% تخفيض للوصول إلى استدامة المديونية فإن هذه النسبة تعدل حسب الحالة.

## التغطية: خطة بيكر: 1985

- تم اقتراحه سنة 1985 من طرف كاتب الخزانة الأمريكي جيمس بيكر ويهدف إلى تقليص خدمة ديون الدول النامية. ويحتوي الخطة على ثلاثة عناصر أساسية:

- برامج التصحيح الهيكلي من طرف الدول المدينة
- زيادة الإقراض من طرف البنوك لدعم هذه السياسات
- مراقبة هذه البرامج من طرف صندوق النقد الدولي ومع





# تدعيم التمويل من طرف بنوك التنمية الدولية

## خطة برادي: (1989)

- طوّرت هذه الخطة نهاية الثمانينات لخفض ديون وخدمة الديون التي تمتلكها البنوك التجارية تجاه العديد من الدول الناشئة. ويحتوي الخطة على العديد من البدائل للدائنين مثل إعادة شراء الدين بسعر خصم وكذلك إصدار سندات تأمين تسمى "سندات برادي" مقابل مستحقات البنوك تصدرها الدول المدينة.

## شروط هوستن: (1990)

- تم إدراجها في اجتماع G7 في يوليو 1990 وتهدف إلى تخفيض المديونية الرسمية للدول ذات الدخل المتوسط ذات المديونية المرتفعة. حيث أن هذه المجموعة تم إغفالها في المبادرات السابقة لتخفيف الديون لأن مستوى مداخنها تفوق حدود المبادرات السابقة.



## تابع: شروط هوستن

- تسمح شروط هوستن لدول ذات الاستحقاق الحصول على قروض ميسرة وعلى مساعدات التنمية الرسمية (ODA)، وكذلك الحصول على قروض التصدير والقروض الرسمية غير (ODA)، وكذلك مبادلة أو بيع قروض (ODA) وكذلك جزء من القروض غير الميسرة عبر مقايضة الديون. يتحدد الاستحقاق لشروط هوستن حسب الحالة أخذاً بعين الاعتبار مستوى الدخل، نسبة الديون الرسمية (الثنائية) للديون التجارية وعبء الديون وخدمتها.

## شروط تورنتو: (1988)

- في اجتماع G7 سنة 1988 تم توجيه توصيات لأعضاء نادي باريس لتقديم عروض مناسبة لإعادة جدولة ديون الدول الفقيرة ذات المديونية العالية. وتم الاتفاق على 3 بدائل تعرف الآن بشروط تورنتو:
- مسح ثلث ديون المستحقة على مدين له دين قائم مستحق على 14 سنة و 8 سنوات فترة سماح وبأسعار فائدة السوق.
- إعادة جدولة كل الديون القائمة والمستحقة على 14 سنة و 8 سنوات سماح وأسعار فائدة منخفضة.
- إعادة جدولة كل الديون المستحقة على فترة 21 سنة وفترة سماح 14 وسعر فائدة السوق.
- هذه الشروط متوفرة فقط للدول الفقيرة ذات المديونية المرتفعة.



## شروط ترينداد: (1990)

■ تم اقتراح شروط ترينداد سنة 1990 وذلك بعدما أصبح جلياً أن اقتراحات وشروط تورنتو ليست كافية وغير لائقة لاستيفاء احتياجات الدول النامية الفقيرة. حيث أن هذه الشروط لا تخفض الدين وإنما تطيل مدة الدفع وترفع من فترة السماح فقط. ومنه فإن شروط ترينداد تقترح تخفيض عبء المديونية حسب التالية:

■ إلغاء 2/3 مخزون الديون المستحقة على الدولة في عملية واحدة. وإعادة جدولة الباقي على مدار 25 سنة و5 سنوات فترة سماح.

■ ربط رفع المستحقات بشكل مرن مع مقدرة البلد على الدفع. وتم اقتراح اعتماد شرط الاستحقاق المطبق في شروط تورنتو.



## شروط لندن: (1991)

- رفع درجة تيسير الديون في عمليات إعادة الجدولة وتم اعتماد هذه الشروط من طرف نادي باريس (ديسمبر 1991) وذلك برفع عمليات الديون المستحقة من الثلث إلى النصف بالقيمة الصافية الحالية والتي يمكن أن تخضع لعملية تخفيض العبء وفي مؤتمر نابولي 1994 تم الاتفاق على رفع هذه النسبة إلى 2/3.



## شروط ليونز: (1997)

### الاستحقاق:

- الدول التي تستحق قروض الوكالة الدولية للتنمية (IDA) والدول التي تستحق ترتيبات النمو وتخفيض الفقر لصندوق النقد الدولي (PRGF)، الدول ذات الدخل المنخفض والتي لها برامج تصليح هيكلية وفي اتفاق تام مع نادي باريس وتحترم شروطه ولها سياسات مستدامة وتحتاج إلى الوصول إلى حالة مديونية مستدامة (220-250%) من قيمة الدين إلى الصادرات و 20-50 إلى خدمة الدين للصادرات) في الأجل الوسيط.

# التيسير

- الدول المستحقة تستفيد من تخفيض عبء الديون من الديون المستحقة بنسبة 80% من القيمة الصافية الحالية على أساس مؤشرات استدامة هدفية متفق عليها مع الدائنين.

## التغطية:

- عدة أصناف من الديون.





# اختيار البدائل

- في بديل تخفيض خدمة الدين يتم رفع مدة الدين إلى 40 سنة ومدة سماح بـ 8 سنوات وتبقى فترة السماح ومدة الدين حسب شروط نابولي.

# شروط نابولي: 1994

## الاستحقاق:

- يتحدد من طرف الدائون على أساس دخل البلد المدين ووضعية مديونيةته .  
ويمكن للدول التي استفادت من إعادة الجدولة في إطار شروط لندن وتورتو أن تستفيد من هذه الشروط .

## التيسير:

- أغلب الدول حصلت على 67% تخفيض في القيمة الحالية الصافية في الديون غير الميسرة (Non ODA) والمدرجة ضمن المساعدات الرسمية، بعض البلدان التي يفوق دخلها \$500 ومؤشر المديونية (الدين/الصادرات) أقل من 350 يمكن أن تحصل على 50% تخفيض وتحدد حسب الحالة .



# التغطية

■ تحديد نسبة الديون غير الرسمية (ODA) التي تخضع لتحقيق عبء الديون، يتحدد وقف حالة كل بلد وحسب احتياجات ميزان المدفوعات. ويمكن أن تدرج الديون التي تم جدولتها سابقاً ومنه فإن نسبة تخفيض قيمة الديون الحالية الصافية ستكون أعلى من تلك المسموح تحت شروط تورنتو أو لندن.

# اختيار البدائل

- يمكن للدائنين أن يختاروا إحدى البدائل التالية لخفض القيمة الحالية الصافية للديون المستحقة للوصول إلى 50-67% تخفيض في القيمة الحالية الصافية:
- بديل تخفيض الدين: دفع المديونية على مجال 23 سنة و 6 سنوات فترة سماح.
- بديل تخفيض خدمة الدين: حيث يتم تخفيض حجم القيمة الحالية الصافية عبر تطبيق معدلات فائدة ميسرة.
- بديل مدة الدين الطويل (التجاري): لا يوجد تخفيض للقيمة الحالية الصافية وإنما تمدد فترة الدين إلى 40 سنة وفترة سماح تعادل 20 سنة.



## تابع: اختيار البدائل

- قروض المساعدات الرسمية: (ODA) يتم إعادة جدولة الديون قبل تاريخ "نقطة الفصل" Pre-cut off date باستعمال معدل فائدة ميسر ولا تزيد عن المعدل الميسر الأصلي ومدة قروض تعادل 40 سنة و 16 فترة سماح. وذلك للوصول إلى 30 سنة مدة القرض و 12 فترة سماح بالنسبة للقيمة الحالية الصافية.
- تدفق إعادة الجدولة: تسمح بإعادة جدولة الديون المستحقة خلال فترة تعزيز المديونية والتي عموماً تتزامن مع تطبيق برامج التصحيح الهيكلي.

## تابع: اختيار البدائل

■ عمليات على مخزون المديونية: يتم إعادة جدولة مخزون المديونية المستحقة قبل تاريخ نقطة الفصل وذلك بصفة ميسرة. ويطبق فقط للدول ذات الأداء الجيد في مجال تطبيق السياسات الاصلاحية خلال فترة 3 سنوات الأخيرة. ولا بد للدائنين أن يتأكدوا أن الدولة تستطيع دفع الالتزامات لأنه لا يمكن لها أن تستفيد من عمليات إعادة جدولة إضافية (إلا حالات الدول الفقيرة والمستغلة بالديون).

■ تقرير التنمية العالمي 2000 وباستعمال طريقة أطلس للبنك الدولي حسب دخل الفرد سنة 1999





# اختيار البدائل

- في بديل تخفيض خدمة الدين يتم رفع مدة الدين إلى 40 سنة ومدة سماح بـ 8 سنوات وتبقى فترة السماح ومدة الدين حسب شروط نابولي.